

قانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٢٣

بشأن إصدار قانون إنشاء الغرف السياحية

وتنظيم اتحاد لها

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُعمل بأحكام هذا القانون والقانون المرافق في شأن إنشاء الغرف السياحية وتنظيم اتحاد لها .

(المادة الثانية)

تستمر اللجنة المشكلة بقرار وزير السياحة رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢٣ بتسخير أعمال الاتحاد المصري للغرف السياحية لحين انتخاب مجلس إدارة للدورة التالية طبقاً لأحكام هذا القانون والقانون المرافق ولا تحته التنفيذية .

(المادة الثالثة)

تصدر اللائحة التنفيذية للقانون المرافق بقرار من الوزير المختص بشئون السياحة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به ، وإلى حين صدور هذه اللائحة يستمر العمل بالقرارات المعمول بها حالياً بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون والقانون المرافق .

(المادة الرابعة)

يلغى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القانون المرافق .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من اليوم التالي
للتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في غرة ذي القعده سنة ١٤٤٤ هـ

(الموافق ٢١ مايو سنة ٢٠٢٣) .

عبد الفتاح السيسى

قانون إنشاء الغرف السياحية وتنظيم اتحاد لها

الباب الأول

(تعريف)

مادة (١)

فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين

قرین كل منها :

الوزارة المختصة : الوزارة المعنية بشئون السياحة .

الوزير المختص : الوزير المعنى بشئون السياحة.

الاتحاد : الاتحاد المصرى للغرف السياحية .

الغرفة : الغرفة السياحية .

الشعبة : الشعبة المختصة بنشاط سياحي.

المنشآت : المنشآت الفندقية والسياحية المشار إليها بالمادة (١) من قانون المنشآت الفندقية والسياحية الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢ ، وكذا الشركات السياحية المنصوص عليها بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية ، وغيرها من المنشآت التي يصدر بها قرار من الوزير المختص.

الباب الثاني

(الغرف السياحية)

الفصل الأول

إنشاء الغرف وأهدافها

مادة (٢)

يكون إنشاء غرف للمنشآت بقرار من الوزير المختص ، بناء على عرض مجلس

إدارة الاتحاد ، وتتمتع الغرفة بالشخصية الاعتبارية المستقلة .

وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون نظام إدارة الغرف، وعلاقتها مع ما قد تنشئه من فروع وشعب من التواحى الفنية والمالية والإدارية.

مادة (٣)

تعنى الغرفة بالصالح المشتركة لأعضائها وتمثيلهم لدى السلطات العامة، كما تساعد تلك السلطات في العمل على تنمية وتنشيط السياحة في جمهورية مصر العربية ورفع كفاءتها ومستوى الأداء فيها.

مادة (٤)

تضم الغرفة في عضويتها جميع المنشآت التي تبادر النشاط السياحي الذي تمثله، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات هذا الانضمام، والمستندات الالزامية في هذا الشأن، وكيفية تمثيل المنشأة لدى الغرفة.

مادة (٥)

تلتزم المنشآت فور ترخيصها لأول مرة بتقديم شهادة قيد بالغرفة المختصة وتلتزم المنشآت الفندقية والسياحية الخاضعة لأحكام قانون المنشآت الفندقية والسياحية المشار إليه بتقديم شهادة عضوية سارية بالغرفة قبل تجديد ترخيصها.

كما تلتزم الشركات السياحية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون بتقديم شهادة العضوية السارية بالغرفة سنوياً، وفي حال عدم تقديم الشهادة خلال الموعد المحدد يصدر الوزير المختص قراراً بإيقاف الشركة مؤقتاً لمدة شهر ما لم تقدم الشهادة قبل انقضاء هذا الأجل، وفي حال انقضاء هذه المدة دون تقديم الشهادة المشار إليها يوقف نشاط الشركة كلياً.

مادة (٦)

ينشأ بكل غرفة جدول عام، تقييد به المنشآت المنضمة إلى عضويتها ، بحسب نشاط كل غرفة، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون مستندات وإجراءات القيد في الجدول العام.

ومع عدم الإخلال بالمتطلبات القانونية للمنشآت المقيدة لدى الغرف في تاريخ العمل بهذا القانون يحدد مجلس إدارة الغرفة قيمة اشتراك العضوية بالجدول العام للغرفة بالنسبة للمنشآت التي تقييد لأول مرة بها بعد تاريخ العمل بهذا القانون، على أن يكون اشتراك قيد العضوية بحد أدنى ألفي جنيه، وبعد أقصى ثلاثة آلاف جنيه، وتسدد بإحدى وسائل الدفع غير النقدي وفقاً لأحكام قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩، وفقاً للمعايير والفتات التي تضعها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وذلك بعدأخذ رأي الاتحاد.

مادة (٧)

للغرفة إنشاء فروع لها في المناطق السياحية، بقرار يصدر من مجلس إدارة لها، بعد موافقة مجلس إدارة الاتحاد، ولا يكون للفرع شخصية اعتبارية أو ذمة مالية مستقلة، وتتبع هذه الفروع الغرفة التي أنشأتها فنياً ومالياً وإدارياً.

ويلتزم كل فرع بسياسة الغرفة التي يتبعها فيما يتعلق بالنشاط السياحي الذي تمثله في الإطار الجغرافي الواقع به.

وتنظم اللائحة الداخلية لكل غرفة نظام عمل الفروع وأحوال تجميد نشاطها وحلها والآثار المترتبة على ذلك.

مادة (٨)

للغرفة إنشاء شعب لأوجه النشاط السياحي التي تضمنها في حالة تعددها، أو الارتباط بمصالح مشتركة معها، وذلك مع مراعاة اختصاصات الغرفة والنشاط السياحي الذي تمثله، ويصدر بإنشاء الشعبة قرار من مجلس إدارة الغرفة المختصة، بعد موافقة مجلس إدارة الاتحاد.

وتتبع كل شعبة الغرفة التي أنشأتها فنياً ومالياً وإدارياً، ولا يكون للشعبة شخصية اعتبارية أو ذمة مالية مستقلة، وتلتزم كل شعبة بسياسة الغرفة التي تتبعها فيما يتعلق بالنشاط السياحي الذي تمثله.

وتنظم اللائحة الداخلية لكل غرفة نظام عمل الشعب وأحوال تجميد نشاطها وحلها والآثار المترتبة على ذلك.

مادة (٩)

لا يجوز إطلاق مسمى «غرفة سياحية أو شعبة سياحية» على غير الغرف أو الشعب المنظمة بموجب أحکام هذا القانون.

(الفصل الثاني)

إدارة الغرف

أولاً: الجمعية العمومية للغرفة

مادة (١٠)

يكون لكل غرفة جمعية عمومية، تتكون من المنشآت المقيدة في الجدول العام للغرفة، ويكون لكل منشأة ممثل واحد في اجتماعات الجمعية العمومية العادية أو غير العادية .

مادة (١١)

تنعقد الجمعية العمومية العادية للغرفة مرة على الأقل في السنة بدعوة من رئيس مجلس إدارة الغرفة، وذلك خلال الستة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية. ويكون اجتماعها صحيحاً بحضور أغلبية عدد أعضائها على الأقل. فإذا لم يكتمل هذا النصاب، تنعقد الجمعية العمومية بعد انقضاء ساعة من الموعد المحدد للاجتماع الأول، ويكون هذا الاجتماع صحيحاً بحضور عشرة أعضاء الجمعية العمومية على الأقل، وتتصدر قارات الجمعية العمومية العادية بالأغلبية العادية لعدد أصوات الأعضاء الحاضرين.

ولا يجوز إلغاء انعقاد الجمعية العمومية للغرفة لمدة تزيد على سنة كاملة أو تأجيله عن الميعاد المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة إلا في حالات القوة

القاهرة أو الظروف الطارئة، ويجب على مجلس إدارة الغرفة إخطار الوزير المختص بأسباب تأجيل أو إلغاء انعقاد الجمعية العمومية قبل انتهاء المهلة المحددة بالفقرة الأولى من هذه المادة بأسبوعين على الأقل، وإلا حدد الوزير المختص موعد انعقاد الجمعية العمومية.

وفي حالة تأجيل انعقاد اجتماع الجمعية العمومية أو إلغائه يؤجل اعتماد الميزانية التقديرية للغرفة وإقرار ميزانيتها السنوية وقوائمها المالية والحساب الختامي لها لأول اجتماع للجمعية العمومية.

مادة (١٢)

تحتخص الجمعية العمومية العادية بما يأتي :

- ١- انتخاب مجلس إدارة الغرفة ومندوبيها لدى الاتحاد.
- ٢- مناقشة تقرير مجلس إدارة الغرفة السنوي عن أعماله.
- ٣- اعتماد الميزانية التقديرية للغرفة وإقرار ميزانيتها السنوية وقوائمها المالية والحساب الختامي لها.
- ٤- اعتماد تعيين وتحديد أتعاب مراقب أو أكثر للحسابات.
- ٥- النظر فيما يرى مجلس إدارة الغرفة عرضه عليها.
- ٦- اعتماد اللائحة الداخلية والمالية للغرفة.

مادة (١٣)

في حالة رفض الجمعية العمومية للغرفة إقرار الميزانية أو القوائم المالية أو الحساب الختامي، يدعى رئيس مجلس إدارة الغرفة لعقد جمعية عمومية غير عادية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية العادية للنظر في الأمر، فإذا لم يقم رئيس مجلس إدارة الغرفة بذلك تنعقد الجمعية العمومية غير العادية بقوة القانون بدعوة من الوزير المختص خلال الثلاثين يوماً التالية لانقضاء المدة المشار إليها.

مادة (١٤)

تعقد الجمعية العمومية غير العادلة للغرفة بدعوة من أي من :

- ١- الوزير المختص.
- ٢- رئيس مجلس إدارة الغرفة.
- ٣- ثلثى عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- ٤- ثلث عدد أعضاء الجمعية العمومية، بناء على طلب كتابي يقدم إلى مجلس الإدارة مبينا به أسباب الدعوة للاجتماع.

وفي جميع الأحوال، يجب على رئيس مجلس إدارة الغرفة تحديد موعد لعقد الجمعية العمومية غير العادلة في أجل غایته خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم طلب عقدها ، فإذا لم يقم رئيس مجلس إدارة الغرفة بذلك تنعقد الجمعية العمومية غير العادلة بقوة القانون بناء على دعوة من الوزير المختص خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء المدة المشار إليها.

مادة (١٥)

يكون اجتماع الجمعية العمومية غير العادلة صحيحًا بحضور نصف عدد أعضائها على الأقل، فإذا لم يكتمل النصاب تنعقد الجمعية العمومية بعد انقضاء ساعة من موعد الاجتماع الأول، ويكون هذا الاجتماع صحيحًا بحضور (٪٢٠) من عدد أعضاء الجمعية .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية غير العادلة في حالة حل الغرفة بأغلبية أربعة أخماس عدد الأعضاء، وتصدر قراراتها فيما عدا ذلك بالأغلبية العادلة لعدد أصوات الحاضرين .

مادة (١٦)

تختص الجمعية العمومية غير العادلة للغرفة بالآتي :

- ١- النظر في شطب عضوية أي من أعضاء الجمعية العمومية.

- عزل أى من أعضاء مجلس إدارة الغرفة أو إسقاط عضويته به .
- حل الغرفة، أو الموافقة على الاندماج فى غرفة أخرى، أو الانفصال عنها ، أو التعديل فى اسم الغرفة.
- الموافقة على قيام الغرفة بتأسيس الشركات بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها من أشخاص القانون العام أو الخاص، أو المساهمة فى أى من الشركات القائمة للقيام بالأنشطة وال المجالات التى تحقق مصالح المنشآت أعضاء الغرف وبما لا يتعارض مع الأنشطة السياحية التى تزاولها هذه المنشآت جمیعاً، وذلك كله وفقا لنص المادة (٦٣) من هذا القانون.
- نظر الموضوعات المهمة أو العاجلة التى لا تدخل فى اختصاص الجمعية العمومية العادية .

مادة (١٧)

إذا قررت الجمعية العمومية غير العادية حل الغرفة، تصفى أعمالها ، على أن تؤول أموال الغرفة إلى الغرفة الأقرب لها غرضًا وفق ما يحدده الوزير المختص، بعد موافقة مجلس إدارة الاتحاد .

وتبيان اللائحة التنفيذية لهذا القانون طريقة تصفية الغرفة والإجراءات الالزامية للتصفية.

مادة (١٨)

تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات الدعوة لعقد اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية، وتحديد مكان انعقادها ، والإجراءات التي تتبع لتنظيم أعمالها ومداولاتها ، وإصدار قراراتها .

وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون طريقة التصويت بالجمعية العمومية، يدويا أو إلكترونيا حال استخدامه ، مع مراعاة ما يلي :

١- أن يكون حق التصويت لممثل المنشأة لدى الغرفة، ويجوز للمدير المسئول عنها التصويت بموجب توكيل خاص صادر عن الممثل القانوني لها موثق بأحد مكاتب التوثيق بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق.

٢- عدم جواز الإنابة أو التفويض في عملية التصويت.
ولا يجوز للجمعية العمومية العادلة وغير العادلة النظر في غير الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها ، وذلك فيما عدا ما يتكشف لها أثناء نظر هذه الموضوعات.

مادة (١٩)

تلتزم الغرفة بإخطار الوزارة المختصة والاتحاد بمواعيد اجتماعات جمعيتها العمومية ومجلس إدارتها ، ويدعى مندوب عن كل من الوزارة المختصة والاتحاد لحضور اجتماعات الجمعية العمومية دون أن يكون له صوت معمود ، ويرفق بالإخطار جدول أعمال هذه الاجتماعات.

ويجب إبلاغ كل من الوزارة المختصة والاتحاد بصورة من محاضر تلك الاجتماعات والقرارات التي يتم اتخاذها خلالها في غضون سبعة أيام عمل على الأكثر من تاريخ عقد الاجتماع ، وللوزير المختص ولمجلس إدارة الاتحاد الاعتراض على القرارات التي يصدرها مجلس إدارة الغرفة خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغهما بها ، ولا ينفذ القرار في حالة الاعتراض إلا إذا تمسك به المجلس بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه.

ثانياً - مجلس إدارة الغرفة

مادة (٢٠)

يكون لكل غرفة مجلس إدارة، يشكل من اثنى عشر عضوا .
وتنتخب الجمعية العمومية العادلة للغرفة ثمانية أعضاء بطريق الاقتراع السري المباشر من أعضاء الجمعية العمومية للغرفة ممن لهم حق الترشح، ويعين الوزير المختص الأعضاء الأربع الباقين من بين ممثلي المنشآت وأعضاء الغرفة خلال شهر من انتهاء انتخابات الأعضاء.

وتكون مدة مجلس إدارة الغرفة أربع سنوات تبدأ من تاريخ صدور قرار تعين
أعضاء المجلس المعينين.

ويحدد الوزير المختص بقرار منه، بعد موافقة مجلس إدارة الاتحاد ، قواعد
التمثيل الفئوى والجغرافى إن وجد للمنشآت بمجلس إدارة الغرفة، بمراجعة أن تكون
العضوية بمجلس إدارة الغرفة للمنشآت ، ويجوز تمثيل الشركات المالكة والشركات
التي تدير المنشآت بالمجلس وذلك عن ذات فئة المنشأة التي تمتلكها أو تديرها ،
على أن يقتصر الترشيح فى هذه الحالة على مرشح واحد للمنشأة، سواء من الشركة
التي تمتلكها أو الشركة التي تديرها بالتوافق فيما بينهم .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات انتخاب أعضاء مجلس إدارة
الغرفة والمستندات الازمة للترشح .

مادة (٢١)

يشترط فيمن يترشح أو يعين لعضوية مجلس إدارة الغرفة ما يلي :

١- أن يكون رئيساً لمجلس إدارة الشركة المساهمة، أو عضواً به، أو من
مالكي الأسهم فيها ، أو من أصحاب الحصص بالشركات ذات المسئولية المحدودة،
أو شريكاً متضامناً بشركات الأشخاص، أو مالك المنشأة الفردية، أو المدير المسئول
عنها المرخص له من الوزارة المختصة بناءً على توكيل خاص من الممثل القانوني
للمنشأة موثق بأحد مكاتب التوثيق بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق.

٢- أن يكون ممتهناً بحقوقه المدنية والسياسية.

٣- لا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية، أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة
مخلا بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٤- أن تكون المنشأة التي يمثلها قد سددت ما عليها من اشتراكات مستحقة
للغرفة أو أن تكون مسددة ما عليها من أقساط الاشتراكات المستحقة عليها ، ولم
يُلغ ترخيصها ، أو لم تتوقف عن مزاولة النشاط بصفة كلية، قبل قفل باب الترشيح
بحسب الأحوال.

ويترتب على فقد العضو أحد شروط العضوية المقررة في البند (١١، ٢، ٣) من هذه المادة خلو مقعده بمجلس الإدارة بقوة القانون.

مادة (٢٢)

يعقد أول اجتماع لمجلس إدارة الغرفة بعد اكتمال تشكيله خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور قرار تعيين الأعضاء المعينين، برئاسة أكبر الأعضاء سنا، ويجرى في هذا الاجتماع انتخاب رئيس المجلس ونائب الرئيس وأمين الصندوق من بين أعضاء المجلس، وذلك بالاقتراع السري المباشر وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة (٢٣)

إذا خلا مقعد أحد أعضاء مجلس إدارة الغرفة المنتخبين، لأى سبب من الأسباب، حل محله تلقائياً العضو التالي له في عدد الأصوات، بمراعاة التمثيل الفئوي والجغرافي إن وجد ، فإذا لم يوجد من يحل محل العضو الذي خلا مقعده تجرى الانتخابات على المقعد الذي خلا خلال شهرين من تاريخ إعلان مجلس الإدارة خلو المقعد ، وذلك لاستكمال المدة المتبقية للمجلس.

وفي حالة خلو مقعد عضو مجلس إدارة الغرفة المعين، يتم تعيين من يحل محله طبقاً للقواعد المقررة للتعيين في هذا القانون.

وإذا كان المقعد الذي خلا هو مقعد الرئيس أو نائب الرئيس أو أمين الصندوق يتم استكمال التشكيل بالطريقة المبينة بالفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة، بحسب الأحوال، ثم يتم انتخاب من يحل محل أي منهم، على النحو المبين بالمادة (٢٢) من هذا القانون، على أن يختار المجلس من بين أعضائه من يحل محل أي من هؤلاء لحين الانتهاء من إجراءات استكمال التشكيل.

وفي جميع الأحوال، إذا كانت المدة المتبقية للمجلس أقل من ثلاثة أشهر يستكمل المجلس أعماله بتشكيله القائم حتى تاريخ انتهائه مدتة، وفي حالة خلو منصب رئيس مجلس الإدارة في المدة المذكورة يحل محله نائب الرئيس حتى انتهاء مدة المجلس.

مادة (٢٤)

يتولى مجلس إدارة الغرفة تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ، ويباشر على الأخص الاختصاصات الآتية :

- ١- الموافقة على الموازنة التقديرية للغرفة وميزانيتها السنوية وقوائمها المالية والحساب الختامي لها تمهيداً لعرضها على الجمعية العمومية للغرفة .
- ٢- تحديد قيمة الاشتراكات للمنشأة العضو، والبت في طلبات التقسيط أو التخفيض أو الإعفاء لمدة محددة بقرار مسبب، وبعدأخذ رأي مجلس إدارة الاتحاد.
- ٣- وضع اللوائح التنظيمية الفنية والمالية والإدارية واللائحة الداخلية للغرفة .
- ٤- إصدار الشهادات الخاصة بعضوية المنشأة بالغرفة والنشاط السياحي الذي تزاوله.
- ٥- الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية، بحسب الأحوال، وفقاً لأحكام هذا القانون.
- ٦- إدارة أموال الغرفة واستثمارها وتوجيهه واعتماد أوجه الصرف منها .
- ٧- التعاقد مع ذوى الخبرة ممن يحتاج إليهم العمل بالغرفة أو الاستعانة بهم.
- ٨- تعيين المدير التنفيذي للغرفة ونائبه، وإنهاء خدمتهما.
- ٩- توقيع الجزاءات المنصوص عليها بالمادة (٢٦) من هذا القانون على أعضاء الغرفة .
- ١٠- أي مسألة يرى الوزير المختص عرضها على مجلس إدارة الغرفة تدخل في اختصاصها.

ولمجلس إدارة الغرفة أن يعهد إلى رئيسه أو أى من أعضائه بمهام و اختصاصات محددة ، كما يكون له تشكيل لجان نوعية سواء من أعضائه أو من ممثلي عن أعضاء الجمعية العمومية للغرفة أو من الاثنين معًا ، تكلف بأعمال يحددها المجلس ، ويجوز أن يضم إلى عضوية هذه اللجان خبراء أو متخصصين في المجالات المتعلقة بنشاط الغرفة .

مادة (٢٥)

يتولى رئيس مجلس إدارة الغرفة الإشراف على تنفيذ سياستها العامة ، ويمثل الغرفة لدى السلطات العامة وأمام القضاء وفى مواجهة الغير ، وفي حالة غيابه يحل محله نائب رئيس مجلس الإدارة فى جميع الاختصاصات ، ويجوز له تفويض أى من أعضاء مجلس الإدارة فى مهمة أو مهام محددة تدخل فى اختصاصه .

مادة (٢٦)

في حالة مخالفة المنشأة للقرارات التي يصدرها مجلس إدارة الغرفة أو مجلس إدارة الاتحاد ، يجوز لمجلس إدارة الغرفة أن يوقع عليها أحدجزاءات الآتية ، وفقا لنوع المخالفة وجسامتها :

١- الإنذار .
٢- وقف عضوية المنشأة بالغرفة لمدة لا تجاوز سنة ، مع حرمانها من كل الخدمات التي تقدمها الغرفة أو بعضها ، على أن تلتزم المنشأة بأداء الاشتراكات المقررة عن فترة الوقف .

كما يجوز للوزير المختص ، بناء على طلب مجلس إدارة الغرفة ، توقيع أى من الجزاءات التالية :

١- إيقاف نشاط المنشأة كلياً أو جزئياً مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة .

ويجوز للوزير المختص بدلاً من إيقاف نشاط المنشأة إزامها بأداء مبلغ مالي لا يزيد على مائة ألف جنيه يؤول إلى صندوق دعم السياحة والآثار المنشأ بقانون إنشاء صندوق دعم السياحة والآثار الصادر بالقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٢ ، مع إزالة أسباب المخالفة.

٢- إلغاء ترخيص المنشأ .

وفي جميع الأحوال، لا يجوز توقيع أى من الجراءات المشار إليها فى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة إلا بعد إجراء تحقيق مكتوب مع المنشأ عضو الغرفة، كما يجب إخطار المنشأ بصورة من قرار الجزاء فور صدوره.

وللمنشأ أن تتظلم من القرارات الصادرة من الغرفة أو من الوزير المختص بشأنها إلى لجنة تشكل بقرار من الوزير المختص برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الدولة، وعضوية رئيس الإدارة المركزية المختصة بالوزارة، وممثل عن الاتحاد وممثل عن الغرفة المعنية، ويصدر بإجراءات التظلم ونظام عمل اللجنة ومعاملة أعضائها ماليا قرار من الوزير المختص.

ثالثاً - هيئة مكتب الغرفة

مادة (٢٧)

يكون لكل غرفة هيئة مكتب برئاسة رئيس مجلس إدارة الغرفة، ونائبه في حالة غياب الرئيس، وعضوين من مجلس الإدارة ينتخبهما مجلس إدارة الغرفة لهذا الغرض، وأمين صندوق الغرفة، وتستمر عضوية هيئة المكتب حتى انتهاء مدة مجلس الإدارة، وإذا خلا مقعد أى من عضوى هيئة المكتب المنتخبين لهذا الغرض يتولى مجلس إدارة الغرفة في أول اجتماع له انتخاب له من يشغل هذا المقعد.

مادة (٢٨)

تبادر هيئة مكتب الغرفة الاختصاصات الآتية :

- ١- بحث ودراسة وتحضير الموضوعات التي تعرض على مجلس الإدارة وإبداء الملاحظات عليها وإصدار التوصيات الالزمة قبل عرضها عليه.

- ٢ - بحث الموضوعات والأمور العاجلة التي تخص الغرفة واقتراح ما تراه في شأنها ، على أن تعرض على مجلس الإدارة في أول اجتماع له لاتخاذ ما يلزم في شأنها.
 - ٣ - الإشراف على إعداد الموازنة التقديرية للغرفة تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها قبل عرضها على الجمعية العمومية للغرفة .
 - ٤ - الإشراف على إعداد تقارير الميزانية والقوائم المالية والحساب الختامي تمهيداً لاعتمادها من مجلس الإدارة قبل عرضها على الجمعية العمومية للغرفة .
 - ٥ - متابعة تحصيل الاشتراكات السنوية للمنشآت أعضاء الغرفة وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
 - ٦ - أية اختصاصات أخرى يسندها مجلس الإدارة لها.
- رابعاً - المدير التنفيذي للغرفة**

مادة (٢٩)

يكون لكل غرفة مدير تنفيذي، يختاره مجلس الإدارة بناء على ترشيح من رئيس مجلس الإدارة، ويباشر الاختصاصات الآتية :

- ١ - الإشراف على الشئون الفنية والمالية والإدارية للغرفة.
 - ٢ - تنفيذ قرارات مجلس إدارة الغرفة وتوصيات هيئة المكتب.
 - ٣ - تصريف شئون الغرفة على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
 - ٤ - تولى أمانة سر هيئة مكتب الغرفة ومجلس إدارتها.
- ولمجلس الإدارة أن يعين نائباً للمدير التنفيذي يعهد إليه بمساعدة المدير التنفيذي في أداء مهام عمله، ويحل محله في أحوال غيابه، ويحدد مجلس الإدارة مكافأة كل من المدير التنفيذي ونائبه.
- ويجوز إنهاء خدمة المدير التنفيذي للغرفة أو نائبه بقرار من مجلس إدارة الغرفة بناء على عرض من رئيس مجلس الإدارة.

ولا يجوز للمدير التنفيذي أو نائبه الجمع بين العمل بالغرفة وأى عمل آخر إلا بعد موافقة مجلس الإدارة .

(الفصل الثالث)

أموال الغرفة

مادة (٣٠)

أموال الغرفة أموال خاصة، وتعتبر فى حكم الأموال العامة فى تطبيق أحكام قانون العقوبات، ولا يجوز الصرف منها إلا فى الأغراض التى أنشئت من أجلها وحددت بموجب هذا القانون.

ولا يجوز الحجز على أموال الغرفة إلا بحكم قضائي.

مادة (٣١)

ت تكون أموال الغرفة من :

١- حصيلة اشتراكات عضوية المنشآت أعضاء الغرفة فى الجدول العام للغرفة المشار إليه فى المادة ٦ من هذا القانون .

٢- الاشتراكات السنوية التى تؤديها المنشآت أعضاء الغرفة .

٣- المنح والتبرعات من أى من المنشآت أعضاء الغرفة أو من أصحاب هذه المنشآت أو من أى من الجهات أو من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة المصرية، والتى يصدر بقبولها قرار من مجلس إدارة الغرفة، أما فى حالة تقديمها من جهات أو أشخاص أجنبية فلا يجوز لمجلس الإدارة قبولها قبل الحصول على موافقة الوزير المختص وبعد التنسيق اللازم مع الجهات المعنية.

٤- عوائد استثمار أموال الغرفة والإيرادات التى تحصل عليها من أموالها العقارية والمنقوله.

٥- مقابل الخدمات والأنشطة التى تقدمها لأعضائها أو للغير، والتى يصدر بتحديدها قرار من مجلس إدارة الغرفة، وعائد ما قد تقيمه من معارض ومناسبات سياحية وغيرها .

- ٦- ما قد تخصصه الدولة للغرفة من إعانت.
- ٧- القروض التي تحصل عليها الغرفة بعد موافقة الجمعية العمومية لها.
- ٨- أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الغرفة.

مادة (٣٢)

يحدد مجلس إدارة الغرفة قيمة الاشتراك السنوي للمنشآت أعضاء الغرفة بما لا يقل عن ألف جنيه ولا يزيد على مليون جنيه تسدد بإحدى وسائل الدفع غير النقدى وفقاً لأحكام قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدى المشار إليه . ويستحق الاشتراك المنصوص عليه في هذه المادة اعتباراً من بداية العام التالي تاريخ العمل بهذا القانون.

ولا يجوز منح المنشأة أي شهادات تخص قيدها أو عضويتها بالغرفة إلا بعد سداد كامل اشتراكاتها السنوية أو سداد أقساطها في مواعيدها المقررة . وفي حالة عدم سداد المنشأة للاشتراك السنوي ، يفرض مقابل تأخير عنه بسعر الفائدة المعلن من البنك المركزي ، ويستحق هذا المقابل اعتباراً من اليوم التالي لانقضاء شهر من تاريخ إخطار المنشأة من قبل الغرفة بالسداد بموجب خطاب مصحوب بعلم الوصول أو بأية وسيلة إلكترونية يوافق عليها مجلس إدارة الغرفة وحتى تاريخ السداد الفعلى .

ويترتب على عدم سداد المنشأة للاشتراك السنوي عدم منحها تجديد ترخيص مزاولة النشاط أو وقف الترخيص ، بحسب الأحوال ، من الوزارة المختصة وذلك حتى تاريخ قيامها بالسداد .

وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وضوابط تنفيذ هذه المادة .

مادة (٣٣)

يكون للغرفة موازنة مستقلة ، وتبداً السنة المالية للغرفة في أول شهر يناير من كل سنة وتنتهي في نهاية شهر ديسمبر من ذات السنة ، على أنه بالنسبة للسنة المالية الأولى تكون بدايتها من تاريخ العمل بالقرار الخاص بإنشاء الغرفة ، على أن تنتهي في ديسمبر من ذات السنة .

ويجب عرض الموازنة التقديرية للغرفة، في غير حالة السنة المالية الأولى لها ، قبل شهر من تاريخ العمل بها على مجلس الإدارة لموافقة عليها.

مادة (٤٤)

توزيع إيرادات الغرفة على النحو التالي :

- ١ - (٣٠٪) من الاشتراكات السنوية بالإضافة إلى (٣٠٪) من اشتراكات القيد بالجدول العام بالغرفة، و (٥٪) من صافي حصيلة مقابل الخدمات والأنشطة التي تؤديها الغرفة لأعضائها أو للغير، تؤول إلى خزانة الاتحاد، وفقاً لما يسفر عنه المركز المالي الذي تلتزم الغرفة بتقديمه للاتحاد كل ستة أشهر.
- ٢ - (٥٪) من الاشتراكات السنوية بالإضافة إلى (١٠٪) من اشتراكات القيد بالجدول العام بالغرفة، و (٥٪) من صافي حصيلة مقابل الخدمات والأنشطة التي تؤديها الغرفة لأعضائها أو للغير تؤول إلى صندوق دعم السياحة والآثار المنصأ بقانون إنشاء صندوق دعم السياحة والآثار المشار إليه، ويخصص للمساهمة في أغراض تنشيط السياحة .
- ٣ - (١٠٪) من إجمالي الإيرادات، لتكوين الاحتياطي العام .
- ٤ - باقي الإيرادات تخصص للنفقات الخاصة بالغرفة لتحقيق أهدافها .
وفي حالة عدم سداد الغرفة الحصة المخصصة للاتحاد يفرض مقابل تأخير عن المبالغ المستحقة بسعر الفائدة المعلن من البنك المركزي، ويستحق هذا مقابل اعتباراً من اليوم التالي لانقضاء شهرين على تاريخ إخطار الغرفة من قبل الاتحاد بالسداد بموجب خطاب مصحوب بعلم الوصول وحتى تاريخ السداد الفعلي.

مادة (٤٥)

تمسك الغرفة دفاتر وسجلات منتظمة للحسابات، ويكون للاتحاد الحق في الاطلاع على هذه الدفاتر والسجلات وإبداء أي ملاحظات في شأنها.

ويراجع حسابات الغرفة وميزانيتها السنوية وقوائمها المالية وحسابها الختامي
مراقب حسابات أو أكثر، من غير أعضاء مجلس الإدارة، يختاره مجلس الإدارة.

(الفصل الرابع)

حل مجلس إدارة الغرفة

مادة (٣٦)

يجوز للوزير المختص، ولكل ذي مصلحة، أن يطلب من المحكمة المختصة حل مجلس إدارة الغرفة في أي من الحالات الآتية :

١ - مخالفة أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية، وبعد إخطاره بإزالة أسباب المخالفه وتقاوسيه عن ذلك أكثر من خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار.

٢ - عدم تنفيذ قرارات الجمعية العمومية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفادها.

ويلتزم الوزير المختص بأن يطلب من المحكمة المختصة حل مجلس إدارة الغرفة في حال رفض الجمعية العمومية غير العادلة إقرار الميزانية أو القوائم المالية أو الحساب الختامي.

وفى حالة صدور حكم بحل مجلس إدارة الغرفة، يصدر الوزير المختص قراراً بتعيين لجنة تتكون من رئيس وأربعة أعضاء على الأقل من أعضاء الجمعية العمومية للغرفة لإدارة الغرفة بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر، وتتولى هذه اللجنة الاختصاصات والسلطات المخولة لمجلس إدارة الغرفة، بما فى ذلك تمثيل رئيسها للغرفة أمام القضاء وفى مواجهة الغير، وتدعى اللجنة قبل انتهاء مدة عملها بشهرين على الأقل الجمعية العمومية للغرفة للانعقاد لانتخاب مجلس إدارة جديد لاستكمال المدة المتبقية لمجلس إدارة المنحل، وبشرط ألا تقل المدة المتبقية بعد انقضاء مدة الستة أشهر المذكورة عن سنة وإلا أجريت الانتخابات مع انتخابات الدورة الانتخابية لباقي الغرف.
وتعرض اللجنة على الجمعية العمومية فى أول اجتماع لها تقريراً مفصلاً عن حالة الغرفة، وما قامت به من أعمال خلال فترة إدارتها المؤقتة.

مادة (٣٧)

يلتزم المجلس المنحل والعاملون بالغرفة بتمكين اللجنة المعينة وفقا لأحكام المادة (٣٦) من هذا القانون من مباشرة أعمالها واحتصاصاتها .

(الفصل الخامس)**سقوط وإسقاط عضوية مجلس إدارة الغرفة****مادة (٣٨)**

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٢١) من هذا القانون، تسقط عضوية مجلس

إدارة الغرفة السياحية عن العضو بقرار من مجلس الإدارة في الحالات الآتية :

- ١- إذا تخلف عن حضور اجتماع مجلس الإدارة ثلاثة مرات متتالية، أو ست مرات متقطعة خلال السنة دون إذن أو عذر مقبول.
- ٢- إذا توقفت المنشأة التي يمثلها عن ممارسة النشاط لمدة تزيد على سنة، أو زالت عنده الصفة التي انتخب أو عين على أساسها سواء بتنازله عن الترخيص الصادر له من الوزارة المختصة أو بـإلغائه أو انفصاله نهائياً عن المنشأة التي يمثلها.
- ٣- إذا شطبت عضوية المنشأة التي يمثلها من الجمعية العمومية للغرفة لأى سبب كان.

ويعرض أمر إسقاط عضوية مجلس الإدارة عن العضو على الجمعية العمومية غير العادلة للنظر فيه إذا صدرت منه أقوال أو تصرفات يعتبرها مجلس الإدارة ماسة بكرامته أو بكرامة أحد أعضائه أو بحسن سير العمل بالغرفة أو الإضرار بسمعة البلاد السياحية .

وفي الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه المادة يجوز لمجلس إدارة الغرفة وبموافقة ثلثي أعضاء المجلس وقف العضو المخالف عن مزاولة مهام العضوية بناء على تحقيق تجريه اللجنة القانونية بالغرفة، وذلك لحين انعقاد الجمعية العمومية

غير العادلة خلال مدة أقصاها شهراً من تاريخ صدور قرار مجلس الإدارة وإلا اعتبر الوقف كان لم يكن، وذلك كله على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(الفصل السادس)

اندماج الغرف السياحية وانفصالها والتعديل في أسمائها

مادة (٣٩)

يصدر الوزير المختص، بناء على اقتراح من رئيس مجلس إدارة الاتحاد، وبعد موافقة مجلس إدارة الاتحاد قراراً بدمج الغرف السياحية متشابهة النشاط في غرفة واحدة أو بانفصال أي منها عن الآخر أو بالتعديل في اسم إحدى الغرف، بناء على طلب من مجلس إدارة الغرفة طالبة الاندماج أو الانفصال أو التعديل ، بحسب الأحوال، وبعد موافقة الجمعية العمومية غير العادلة للغرفة لهذا الغرض.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وإجراءات وأوضاع الاندماج والانفصال وتعديل الاسم، وكيفية تقويم أصول الغرف التي يتقرر اندماجها أو انفصالها.

الباب الثالث

الاتحاد المصري للغرف السياحية

(الفصل الأول)

اتحاد الغرف وأهدافه وعضويته

مادة (٤٠)

يكون للغرف السياحية اتحاد يسمى «الاتحاد المصري للغرف السياحية» تكون له الشخصية الاعتبارية العامة، ومقره الرئيسي القاهرة الكبرى، ويجوز لمجلس إدارة الاتحاد إنشاء فروع له بأى من محافظات الجمهورية.

ويقوم الاتحاد على رعاية المصالح المشتركة للنشاط السياحى والقائمين عليه فى جمهورية مصر العربية، ويتولى تنسيق أعمال الغرف، ويشرف على حسن سير أعمالها ، ويعاون الحكومة فى وضع الخطط والسياسات السياحية للبلاد وتنفيذها.

ويتعين أخذ رأيه في مشروعات القوانين والقرارات التنظيمية المتصلة أو المرتبطة بالسياحة .

مادة (٤١)

يتكون الاتحاد من الغرف القائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون وتلك التي تنشأ وفقاً لأحكامه، ويعتبر الممثل الوحيد للمصالح المشتركة للغرف والمنظمة الرسمية لأصحاب الأعمال في مجال السياحة.

ويهدف الاتحاد ، على الأخص، إلى تحقيق الأغراض الآتية :

- ١- المساهمة لدى الوزارة المختصة في رسم السياسة العامة للنشاط السياحي بما يحقق تنمية وتنشيط السياحة في الجمهورية ورفع كفاءتها ومستوى الأداء فيها.
- ٢- العمل على تذليل العقبات والصعوبات وحل المشكلات التي تواجه القطاع السياحي.
- ٣- إعداد الدراسات والبحوث وإصدار التوصيات والمقترنات الخاصة بشئون السياحة.
- ٤- اتخاذ الإجراءات التي تكفل مسايرة التطور التكنولوجي في مجال النشاط السياحي، وتزويد السلطات المختصة ببيانات والمعلومات والأراء المتاحة لديه والمتعلقة بنشاط الاتحاد حال طلبها.
- ٥- جمع المعلومات والإحصاءات من الجهات المختصة والتي تتعلق بالنشاط السياحي وتبويبيها ونشرها بعد موافقة الوزارة المختصة، وذلك دون الإخلال بأحكام قانون حماية البيانات الشخصية والقانون الصادر به رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠.
- ٦- إقامة المهرجانات والمعارض المحلية والإقليمية والدولية في المجال السياحي، وذلك بعد التنسيق مع الوزارة المختصة.
- ٧- توثيق علاقات التعاون مع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المعنية والمهتمة ، بشئون السياحة وتطويرها.
- ٨- وضع ميثاق شرف مهنى للعاملين بقطاع السياحة بالتنسيق مع الغرف.

(الفصل الثاني)

**الأجهزة التي يتكون منها الاتحاد
أولاً - الجمعية العمومية للاتحاد**

مادة (٤٢)

يكون للاتحاد جمعية عمومية تشكل على النحو التالي :

- ١- أعضاء مجالس إدارة الغرف، أو أعضاء لجان إدارة وتسهيل أعمال الغرف، بحسب الأحوال.
- ٢- مندوبيون منتخبهم الجمعيات العمومية للغرف على أن يتوافر بشأنهم ذات الشروط المنصوص عليها بالمادة (٢١) من هذا القانون، ويصدر قرار من الوزير المختص بتحديد عدد مندوبي كل غرفة بعد موافقة مجلس إدارة الاتحاد ، وذلك كله وفقا للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وأخصها مراعاة عدد أعضاء كل غرفة .
- ٣- ثلاثة مندوبين عن الوزارة المختصة يصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بشرط ألا تقل مستوياتتهم الوظيفية عن المستوى الوظيفي الأول (أ) . وتنعقد الجمعية العمومية العادية للاتحاد مرة على الأقل في السنة بدعة من رئيس مجلس الإدارة، وذلك خلال ستة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية ويكون اجتماعها صحيحا بحضور أغلبية عدد أعضائها على الأقل . فإذا لم يكتمل هذا النصاب، تنعقد الجمعية العمومية بعد انقضاء ساعة من الموعد المحدد للجتماع الأول، ويكون هذا الاجتماع صحيحا بحضور عشر أعضاء الجمعية العمومية، وتصدر قرارات الجمعية العمومية العادية بالأغلبية العادية لعدد أصوات الأعضاء الحاضرين.

ولا يجوز إلغاء انعقاد الجمعية العمومية للاتحاد لمدة تزيد على سنة كاملة أو تأجيله عن الميعاد المشار إليه في الفقرة الثانية من هذه المادة إلا في حالات القوة القاهرة أو الظروف الطارئة، ويجب على مجلس إدارة الاتحاد إخطار الوزير المختص بأسباب تأجيل أو إلغاء انعقاد الجمعية العمومية قبل انتهاء المهلة المحددة بالفقرة الثانية من هذه المادة بأسبوعين على الأقل، وإلا حدد الوزير المختص موعد انعقاد الجمعية العمومية.

وفي حالة تأجيل انعقاد اجتماع الجمعية العمومية أو إلغائه يؤجل اعتماد الموازنة التقديرية للاتحاد وإقرار ميزانيته السنوية وقوائمه المالية والحساب الختامي له لأول اجتماع للجمعية العمومية.

مادة (٤٣)

تحتخص الجمعية العمومية العادية للاتحاد بالآتي :

- ١- مناقشة تقرير مجلس إدارة الاتحاد السنوي عن أعماله، واعتماد الموازنة التقديرية للاتحاد وإقرار ميزانيته السنوية وقوائمه المالية والحساب الختامي له.
- ٢- اعتماد تعينات وتحديد مراقب أو أكثر للحسابات وتحديد أتعابه.
- ٣- النظر فيما يرى مجلس إدارة الاتحاد عرضه عليها.
- ٤- اعتماد اللائحة الداخلية واللائحة المالية للاتحاد.
- ٥- أي اختصاصات أخرى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وتكون متعلقة بأهداف الاتحاد.

مادة (٤٤)

في حالة رفض الجمعية العمومية العادية للاتحاد إقرار الميزانية أو القوائم المالية أو الحساب الختامي، يدعى رئيس مجلس إدارة الاتحاد لعقد جمعية عمومية غير عادية خلال شهر من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية العادية للنظر في الأمر، فإذا

لم يقم رئيس مجلس إدارة الاتحاد بذلك تتعقد الجمعية العمومية بقوة القانون خلال الثلاثين يوماً التالية لانقضاء المدة المشار إليها ، وذلك بناء على دعوة تصدر من الوزير المختص.

مادة (٤٥)

تعقد الجمعية العمومية غير العادية للاتحاد بدعة من أي من :

- ١- الوزير المختص.
- ٢- رئيس مجلس إدارة الاتحاد.
- ٣- ثلث عدد أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد ، بناء على طلب كتابي يقدم إلى مجلس الإدارة مبينا به أسباب الدعوة لاجتماع بالطلب.
- ٤- ثلثى عدد أعضاء مجلس إدارة الاتحاد.

وفى جميع الأحوال، يتبعن على رئيس مجلس إدارة الاتحاد تحديد موعد لعقد الجمعية العمومية غير العادية بما لا يجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم طلب عقدها ، فإذا لم يقم رئيس مجلس إدارة الاتحاد بذلك تتعقد الجمعية العمومية غير العادية بقوة القانون خلال الثلاثين يوماً التالية لانقضاء المدة المشار إليها ، وذلك بناء على دعوة تصدر من الوزير المختص.

مادة (٤٦)

يكون اجتماع الجمعية العمومية غير العادية صحيحا بحضور نصف عدد أعضائها على الأقل، فإذا لم يكتمل النصاب تتعقد الجمعية العمومية بعد انقضاء ساعة من موعد الاجتماع الأول، ويكون هذا الاجتماع صحيحا بحضور (٪٢٠) من عدد أعضاء الجمعية .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية غير العادية في حالة التصويت على إقرار الميزانية والقوائم المالية والحساب الختامي بأغلبية أربعة أخماس عدد الأعضاء الحاضرين، وتصدر قراراتها فيما عدا ذلك بالأغلبية العادية لعدد أصوات الحاضرين.

مادة (٤٧)

تحتخص الجمعية العمومية غير العادية للاتحاد بالنظر في المسائل الآتية :

- ١- عزل أى من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد أو إسقاط عضويته به.
- ٢- شطب عضوية أى من أعضاء الجمعية العمومية .
- ٣- الموافقة على قيام الاتحاد بتأسيس الشركات بمفرده أو بالاشتراك مع غيره من أشخاص القانون العام أو الخاص أو المساهمة فى أى من الشركات القائمة ل القيام بالأنشطة وال المجالات التي تحقق مصالح المنشآت أعضاء الغرف وبما لا يتعارض مع الأنشطة السياحية التي تزاولها هذه المنشآت جميعاً ، وذلك كله وفقاً للمادة (٦٣) من هذا القانون.
- ٤- غير ذلك من الموضوعات المهمة أو العاجلة التي لا تدخل في اختصاص الجمعية العمومية العادية.

مادة (٤٨)

تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات الدعوة لعقد اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية للاتحاد وتحديد مكان انعقادها ، والإجراءات التي تتبع لتنظيم أعمالها ، ومداولاتها ، وإصدار قراراتها ، كما تحدد الجهات التي يتعين إخطارها بميعاد ومكان انعقاد الجمعية العمومية .

وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون طريقة التصويت بالجمعية العمومية للاتحاد، يدوياً أو إلكترونياً حال استخدامه، مع مراعاة عدم جواز الإنابة أو التفويض في عملية التصويت.

ولا يجوز للجمعية العمومية العادية وغير العادية النظر في غير الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها ، فيما عدا ما يتكشف لها أثناء نظر هذه الموضوعات .

ثانياً- مجلس إدارة الاتحاد

مادة (٤٩)

يشكل مجلس إدارة الاتحاد على الوجه التالي :

- ١- ستة أعضاء يتم انتخابهم انتخاباً مباشراً بواسطة جمعية عمومية خاصة تضم مندوبي الغرف لدى الاتحاد والمندوبيين المعينين من الوزارة المختصة، والمشار إليهم بالمادة (٤٢) من هذا القانون، وتتم الدعوة لهذه الجمعية الخاصة طبقاً للأوضاع المقررة لدعوة الجمعية العمومية العادلة للاتحاد، وذلك كله وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
- ٢- خمسة أعضاء يعينهم الوزير المختص، من بينهم مندوب عن الوزارة المختصة، ومندوب عن وزارة المالية، لا تقل درجة أي منهما عن الدرجة العالية .
- ٣- رؤساء مجالس إدارة الغرف المشكّل منها الاتحاد. وفيما عدا مندوبي الوزارات، يشترط أن تتوافر في أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ذات الشروط المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون. ويصدر بالتشكيل قرار من الوزير المختص. وتكون مدة مجلس إدارة الاتحاد أربع سنوات تبدأ من تاريخ صدور قرار تعين أعضاء المجلس المعينين.

مادة (٥٠)

يعقد أول اجتماع لمجلس إدارة الاتحاد بعد اعتماد تشكيله خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور قرار تعين الأعضاء المعينين، برئاسة أكبر الأعضاء سناً، ويجرى في هذا الاجتماع انتخاب رئيس المجلس ووكيل له وأمين للصندوق من بين أعضاء المجلس، وذلك بالاقتراع السري المباشر وفقاً للإجراءات والقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة (٥١)

إذا خلا مقعد أى عضو من الأعضاء المنتخبين لأى سبب من الأسباب، حل محله تلقائياً العضو التالي له في عدد الأصوات، فإذا لم يوجد من يحل محل العضو الذي خلا مقعده، تجرى الانتخابات على المقعد الذي خلا خلال شهرین من تاريخ إعلان مجلس الإدارة خلو المقعد ، وذلك لاستكمال المدة المتبقية للمجلس.

وفي حالة خلو مقعد عضو مجلس إدارة الاتحاد المعين، يتم تعين من يحل محله طبقاً للقواعد المقررة للتعيين في هذا القانون.

إذا خلا مقعد أحد رؤساء مجالس إدارة الغرف، يتم شغل المقعد بذات إجراءات شغله قبل خلوه.

وإذا كان المقعد الذي خلا هو مقعد الرئيس أو الوكيل أو أمين الصندوق يتم استكمال التشكيل بالطريقة المبينة بالفقرات الأولى والثانية والثالثة من هذه المادة، ثم يتم انتخاب من يحل محل أى منهم، على النحو المبين بالمادة (٥٠) من هذا القانون، على أن يختار المجلس من بين أعضائه من يحل محل أى من هؤلاء لحين الانتهاء من إجراءات استكمال التشكيل.

وفي جميع الأحوال، إذا كانت المدة المتبقية للمجلس أقل من ثلاثة أشهر، يستكمل المجلس أعماله بتشكيله القائم حتى تاريخ انتهاء مدة، وفي حالة خلو منصب رئيس مجلس الإدارة في المدة المذكورة يحل محله وكيل المجلس حتى انتهاء مدة المجلس، وذلك كله على النحو الذي تنظمه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة (٥٢)

يختص مجلس إدارة الاتحاد برسم السياسة العامة للاتحاد ، ويكون له

على الأخص :

١- اتخاذ جميع الإجراءات القانونية والإدارية في سبيل الحفاظ على حقوق أعضائه ورعايته مصالحهم .

- الموافقة على الموازنة التقديرية للاتحاد وميزانيته السنوية وقوائمه المالية والحساب الختامي له تمهيداً لعرضها جمياً على الجمعية العمومية للاتحاد.
- وضع اللوائح التنظيمية الفنية والمالية والإدارية واللائحة الداخلية للاتحاد.
- الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية، بحسب الأحوال، وفقاً لأحكام هذا القانون.
- إدارة أموال الاتحاد واستثمارها وتوجيهه واعتماد أوجه الصرف منها.
- التعاقد مع ذوي الخبرة من يحتاج إليهم العمل بالاتحاد ، أو الاستعانة بهم.
- تعيين المدير التنفيذي للاتحاد ونائبه، وإنها خدمتهم.
- أية مسألة أخرى تتعلق بتسهيل عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه، عدا ما تختص به الجمعية العمومية.

وللوزير المختص أن يطلب من الاتحاد دراسة أية مسألة يحيلها إليه، كما له أن يدرج بجدول أعمال مجلس الإدارة أي موضوع يدخل في اختصاصه.

ولمجلس إدارة الاتحاد أن يعهد إلى أي من أعضائه بمهام واحتياطات محددة، كما يكون له تشكيل لجان نوعية أو فنية سواء من أعضائه أو من ممثلين عن المنشآت أعضاء الجمعية العمومية للغرف أو من أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد، أو من بينهم جمياً ، تكلف بأعمال يحددها المجلس، ويجوز أن يضم إلى عضوية هذه اللجان خبراء أو متخصصين في المجالات المتعلقة بنشاط الاتحاد أو الغرف.

ويرفع الرئيس قرارات المجلس إلى الوزير المختص خلال عشرة أيام من صدورها ، وللوزير حق الاعتراض عليها خلال ثلاثة أيام من تاريخ إرسالها إليه، فإذا انقضت مدة الثلاثين يوما دون اعتراض من الوزير المختص عد موافقة منه على القرار، فإذا اعترض خلال المهلة المشار إليها لا ينفذ القرار إلا إذا تمسك به ثلاثة أرباع أعضاء المجلس.

مادة (٥٣)

يمثل الاتحاد رئيس مجلس إدارته لدى الجهات جميعاً ولدى السلطات العامة وأمام القضاء وفي مواجهة الغير، ويتولى الإشراف على تنفيذ السياسات العامة للاتحاد ، وعلى تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وفي حالة غياب رئيس مجلس الإدارة يحل محله في مباشرة اختصاصاته وكيل المجلس، ويجوز له تفويض أي من أعضاء المجلس في مهمة أو مهام محددة تدخل في اختصاصه.

ثالثا - هيئة مكتب الاتحاد**مادة (٥٤)**

يكون للاتحاد هيئة مكتب تشكل من رئيس مجلس إدارة الاتحاد أو وكيل المجلس في حالة غيابه، وعضوين ينتخباًها مجلس إدارة الاتحاد لهذا الغرض وأمين الصندوق، وتستمر عضوية هيئة المكتب حتى انتهاء مدة مجلس الإدارة، وإذا خلا مقعد أي من عضوي هيئة المكتب المنتخبين لهذا الغرض، يتولى مجلس إدارة الاتحاد في أول اجتماع له انتخاب من يشغل هذا المقعد.

مادة (٥٥)**تبادر هيئة مكتب الاتحاد الاختصاصات الآتية :**

- ١ - بحث ودراسة وتحضير الموضوعات التي تعرض على مجلس إدارة وإبداء الملاحظات عليها وإصدار التوصيات الالزمة قبل عرضها عليه.
- ٢ - بحث الموضوعات والأمور العاجلة التي تخصل الاتحاد أو الغرف وتقرير ما تراه بشأنها ، على أن تعرض على مجلس إدارة في أول اجتماع له للنظر في اعتمادها.
- ٣ - الإشراف على إعداد التقرير السنوي عن أعمال مجلس إدارة الاتحاد تمهدًا لعرضه على الجمعية العمومية للاتحاد.

- ٤- الإشراف على إعداد الموازنة التقديرية للاتحاد وخطة العمل تمهيداً لعرضهما على مجلس الإدارة لاتخاذ ما يلزم في شأنهما.
- ٥- الإشراف على إعداد تقارير الميزانية والقوائم المالية والحساب الختامي للاتحاد تمهيداً للموافقة عليها من مجلس الإدارة قبل عرضها على الجمعية العمومية للاتحاد.
- ٦- الإشراف على متابعة تحصيل حصة الاتحاد من إيرادات الغرف أعضاء الاتحاد والمنصوص عليها في المادة (٣٤) من هذا القانون.
- ٧- بحث ودراسة ما يحيله رئيس مجلس الإدارة لهيئة المكتب من موضوعات وإبداء الملاحظات عليها وإصدار التوصيات الازمة.
- رابعاً - المدير التنفيذي للاتحاد**

مادة (٥٦)

- يكون للاتحاد مدير تنفيذي، يختاره مجلس الإدارة بناء على ترشيح من رئيس مجلس الإدارة، ويتولى المدير التنفيذي للاتحاد الاختصاصات الآتية :
- ١- الإشراف على الشئون الفنية والمالية والإدارية للاتحاد.
 - ٢- تنفيذ قرارات مجلس إدارة الاتحاد وقرارات وتصانيم هيئة المكتب .
 - ٣- إعداد ميزانية الاتحاد وقوائمه المالية وحسابه الختامي .
 - ٤- تصريف شئون الاتحاد ، على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
 - ٥- أمانة سر مجلس إدارة الاتحاد وهيئته مكتبه.
 - ٦- متابعة تحصيل حصة الاتحاد من إيرادات الغرف أعضاء الاتحاد والمنصوص عليها في المادة (٣٤) من هذا القانون، وأى مستحقات مالية أخرى للاتحاد.
 - ٧- اعتماد أوامر الصرف الخاصة بالاتحاد.

- أى أعمال أخرى يفوضه فيها أو يكلفه بها رئيس مجلس إدارة الاتحاد.
ولمجلس الإدارة أن يعين نائباً للمدير التنفيذي يعهد إليه بمعاونة المديرين التنفيذيين في أداء مهام عمله، ويحل محله في أحوال غيابه، ويحدد مجلس الإدارة مكافأة كل من المدير التنفيذي ونائبه.
ويجوز إنها خدمة المدير التنفيذي للاتحاد أونائيه بقرار من مجلس إدارة الاتحاد بناء على عرض من رئيس مجلس الإدارة.
ولا يجوز للمدير التنفيذي أو نائبه الجمع بين العمل بالاتحاد وأى عمل آخر إلا بعد موافقة مجلس الإدارة.

(الفصل الثالث)

أموال الاتحاد

مادة (٥٧)

أموال الاتحاد أموال خاصة، وتعتبر في حكم الأموال العامة في تطبيق أحكام قانون العقوبات، ولا يجوز الصرف منها إلا في الأغراض التي أنشئ من أجلها وحددت بموجب هذا القانون.

ولا يجوز الحجز على أموال الاتحاد إلا بحكم قضائي.

مادة (٥٨)

ت تكون أموال الاتحاد من :

١- النسب التي تؤول لخزانة الاتحاد من اشتراكات المنشآت أعضاء الغرف، ومن حصيلة مقابل الخدمات والأنشطة التي تؤديها الغرف لأعضائها أو للغير، وذلك طبقاً لحكم المادة (٣٤) من هذا القانون، على أن تورد هذه النسب خلال شهرين على الأكثر من تاريخ التحصيل.

- ٢- المنح والتبرعات المقدمة من أي من المنشآت أعضاء الغرف أو من أصحاب هذه المنشآت أو من أي من الجهات أو من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة المصرية، والتي يصدر بقبولها قرار من مجلس إدارة الاتحاد ، أما في حالة تقديمها من جهات أو أشخاص أجنبية فلا يجوز لمجلس الإدارة قبولها قبل الحصول على موافقة الوزير المختص والجهات المعنية.
- ٣- عوائد استثمار أموال الاتحاد والإيرادات التي يحصل عليها من أملاكه العقارية والمنقولة .
- ٤- مقابل الخدمات والأنشطة التي يقدمها الاتحاد لأعضاء الغرف أو للغير، والتي يصدر بتحديدها قرار من مجلس إدارة الاتحاد ، وعائد ما قد يقيمه من معارض ومناسبات سياحية وغيرها .
- ٥- مقابل إصدار الشهادات والبيانات وذلك بما لا يجاوز عشرة آلف جنيه، وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
- ٦- ما تخصصه الدولة للاتحاد من إعانت.
- ٧- ما يحصل عليه الاتحاد من قروض بعد موافقة الجمعية العمومية للاتحاد.
- ٨- أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الاتحاد .

مادة (٥٩)

يكون للاتحاد موازنة مستقلة، وتبدأ السنة المالية للاتحاد في أول شهر يناير من كل سنة، وتنتهي في نهاية شهر ديسمبر من ذات السنة، ويجب عرض الموازنة التقديرية للاتحاد قبل شهر من تاريخ العمل بها على مجلس إدارة الاتحاد للموافقة عليها.

مادة (٦٠)

يمسّك الاتحاد دفاتر وسجلات منتظمة للحسابات.

ويراجع حسابات الاتحاد وميزانيته السنوية وقوائمه المالية وحسابه الختامي
مراقب حسابات أو أكثر، من غير أعضاء مجلس الإدارة، يختاره مجلس الإدارة .

الباب الرابع

أحكام عامة

مادة (٦١)

تسري على الاتحاد أحكام المادتين (٣٦ ، ٣٧) من هذا القانون.

مادة (٦٢)

لا يجوز للغرف أو الاتحاد الاشتغال بالمضاربات، أو بالمسائل السياسية
أو الدينية، أو تقديم أية معونة بالذات أو بالواسطة إلى الأحزاب السياسية

مادة (٦٣)

مع عدم الإخلال بحكم المادة (٦٢) من هذا القانون، يجوز للغرف والاتحاد ،
بحسب الأحوال، بعد موافقة الجمعية العمومية غير العادية لأى منهما ، وبإذن من
الوزير المختص، تأسيس الشركات بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها من أشخاص
القانون العام أو الخاص، أو المساهمة في أي من الشركات القائمة للقيام بالأنشطة
والمجالات التي تحقق مصالح المنشآت أعضاء الغرف وبما لا يتعارض مع الأنشطة
السياحية التي تزاولها هذه المنشآت جمیعاً .

ويصدر بتحديد ضوابط التأسيس أو المساهمة في هذه الشركات ومجالات
نشاطها قرار من الوزير المختص.

مادة (٦٤)

مع مراعاة أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ، للاتحاد
والغرف مزاولة عمليات التدريب المهني المتصل بالنشاط القائمين عليه أو المرتبط
به، ويعد بعمليات التدريب المهني أمام جميع الجهات بالدولة، وللاتحاد في سبيل

ذلك إنشاء أو إدارة مراكز للتدريب وإقامة دورات وبرامج تدريبية متخصصة، ومنح شهادات مهنية معتمدة في مجال البرامج التدريبية التي يعقدها ، والاتفاق والتعاون مع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية في عقد برامج ودورات تدريبية في خدمة المجتمع وفي مجال النشاط السياحي أو النشاط المرتبط أو المتصل به وفقاً للقوانين المنظمة لذلك، وذلك كله بهدف الارتقاء بمنظومة السياحة المصرية وتنميتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والحفاظ على سمعة السياحة المصرية عالمياً ، وكذلك تطوير مستوى العاملين بالسياحة والتأهيل للعمل بقطاع السياحة ومساعدة أصحاب الأعمال في مجال السياحة مهنيا ، وغير ذلك من الأهداف ذات الصلة بعمليات التدريب المهني.

مادة (٦٥)

لا يجوز لأعضاء مجالس إدارة الغرف الترشح لعضوية مجلس إدارة الاتحاد ، كما لا يجوز الترشح لأكثر من عضوية واحدة سواء في ذات الغرفة أو في أكثر من غرفة، والا اعتبر مرشحاً للعضوية التي قيد فيها أولا ، كما لا يجوز الترشح لعضوية مجلس إدارة الغرفة مع الترشح لمندوبى الغرفة لدى الاتحاد .

وفي جميع الأحوال، يجب أن تتم انتخابات مجالس إدارة جميع الغرف قبل إجراء انتخابات مجلس إدارة الاتحاد بشهر على الأقل،

مادة (٦٦)

لا يجوز للشخص الطبيعي شغل عضوية أو رئاسة مجلس إدارة الاتحاد ومجالس إدارة الغرف السياحية، سواء بالانتخاب أو التعين، أكثر من دورتين متتاليتين مكتملتين، وتعد الدورة مكتملة في أحوال الاستقالة أو سقوط العضوية أو إسقاطها.

مادة (٦٧)

يشترط لصحة اجتماع مجلس إدارة الاتحاد ومجالس إدارات الغرف السياحية، بحسب الأحوال، أن يكون بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه، وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وعند تساوى الأصوات يرجع الجانب الذى منه الرئيس.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات عقد جلسات مجلس إدارة الاتحاد ومجالس إدارات الغرف السياحية ومواعيدها ، ويجوز عقد الجلسات بنظام «الاتصال المرئي عن بعد» أو باستخدام أى من وسائل الاتصال الحديثة.

مادة (٦٨)

يصدر الوزير المختص قراراً بتشكيل لجنة لإشراف على انتخابات مجلس إدارة الاتحاد ومجالس إدارة الغرف السياحية، تضم أعضاء من الجهات أو الهيئات القضائية، وذلك بعد موافقة الجهة أو الهيئة القضائية، على أن يتضمن القرار الصادر بالتشكيل تحديد المكافأة المستحقة لأعضاء اللجنة، والتي يتحملها الاتحاد أو الغرف، بحسب الأحوال.

وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد والإجراءات الخاصة بانتخابات مجلس إدارة الاتحاد ومجالس إدارة الغرف السياحية.

مادة (٦٩)

تلتزم جميع المنشآت بالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة الغرفة ومجلس إدارة الاتحاد ، كل فيما يخصه.

مادة (٧٠)

تُنشأ بالاتحاد لجنة تسمى «لجنة التسوية الودية للمنازعات في مجال النشاط السياحي» برئاسة أحد أعضاء الجهات أو الهيئات القضائية بدرجة مستشار أو ما يعادلها على الأقل يختاره رؤساء هذه الجهات أو الهيئات ، بحسب الأحوال ، وعضوية ممثل عن الاتحاد ، والغرفة المعنية التي يتبعها أطراف النزاع ، يختاره رئيس مجلس الاتحاد أو الغرفة ، بحسب الأحوال ، وممثل عن أطراف النزاع .

ويصدر بتشكيل اللجنة وتحديد نظام عملها وكيفية مباشرة اختصاصاتها والمعاملة المالية المقررة لأعضائها من غير ممثل أطراف النزاع قرار من مجلس إدارة الاتحاد .

مادة (٧١)

تحتخص اللجنة المشار إليها بالمادة ٧٠ من هذا القانون، بتسوية أي نزاع ينشأ بين المنشآت أعضاء الغرف السياحية نتيجة مباشرة النشاط السياحي، وذلك بهدف الوصول لتسوية ودية لهذا النزاع خلال شهرين على الأكثر من تاريخ عرض النزاع عليها ، ولا يجوز اللجوء للقضاء أو التحكيم ، بحسب الأحوال، قبل التوصل إلى تسوية ودية أو انقضاء مدة الشهرين المشار إليها.

وعند توصل الأطراف إلى اتفاق لتسوية النزاع، كله أو في جزء منه، تتولى اللجنة تحرير اتفاق تسوية ملزم لأطرافه موقع عليه من أصحابها .
وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق لتسوية الودية، تتولى اللجنة إعداد تقرير بذلك، يعرض على مجلس إدارة الاتحاد وتبلغ به الغرفة المعنية التي يتبعها أطراف النزاع.
ويكون اللجوء إلى هذه اللجنة بغير رسوم.